السياسة العدائية للزوايا والطرق الصوفية بالجزائر خلال العهد الاستعماري (1871–1891)

The hostile politics of the Zaouïas and Sufi orders in Algeria during the colonial era (1871-1819)

قشاشني علي ،
جامعة جيلالي اليابس، kechachni@gmail.com

تاريخ الاستلام: 14 /2022/05 **تاريخ القبول:** 05 /2022/06 **تاريخ النشر:** 10 /2022/07

ملخص:

من الثابت الذي لاشك فيه، أن الزوايا والطرق الصوفية خلال الفترة الاستعمارية، كانت تؤدي أدوارا دينية واجتماعية وحتى سياسية حققت من خلالها وزنا مجتمعيا كبيرا، جعلها من المؤسسات المهمة بالجزائر سيما خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفي ذات الوقت أضحت من المؤسسات الأولى التي تثير مخاوف وتوجس سلطات الاحتلال ودفعها ذلك للنظر في واقعها الحركي وكيفية التصدي لخطره، ومن خلال هذا المقال سنحاول الوقوف على مختلف الاستراتجيات التي وظفها الفرنسيون في سياستهم المعادية للزوايا والطرق الصوفية بين سنتي 1871 و1919، وتتبع مسار هذه السياسة ابتداء بتلك التحقيقات والدراسات المعمقة في التقصي والبحث عن مكنون هاذين المؤسستين، ثم تلك الإجراءات المطبقة لاستقطاب واحتواء شيوخ وزعماء الطرق الصوفية، وصولا إلى أساليب المراقبة والتحكم والتي أدت إلى مآلات ونتائج خطيرة، يمكن القول أنها جعلت من الزوايا والطرق الصوفية مؤسسات طيعة ومنقادة بعد أن كانت ذات ريادة وسبق في الكفاح والجهاد ضد سلطات الاحتلال.

الكلمات الدالة: الزوايا، الطرق الصوفية، المؤسسة الدينية، سلطات الاحتلال، السياسة العدائية.

Abstract:

There is no doubt that the Sufi orders were leading Religious roles, social and even political roles have made it one of the important institutions in Algeria, and at the same time it has become one of the institutions that raise the concerns of the occupation authorities. Through this article, we will try to identify the strategies employed by the French in their anti-Sufi policies between 1871 and 1919. It traced the course of this policy, starting with investigations and studies about these two institutions, then those procedures applied to attract the sheikhs of the Sufi orders,

to the methods of control and control at the end of the nineteenth century and the beginning of the twentieth century, which led to dangerous results, it can be said that it made the Sufi orders subjugated institutions after That she was a pioneer in the struggle against the occupation authorities.
Keywords: Zaouïa, Sufi orders, religious institutions, occupation authorities, hostile policy.

1. مقدمة:

لا شك أن السياسية المعادية للجزائريين شملت مختلف الجوانب والمجالات بدءً بالجانبين العسكري والسياسي إلى الاجتماعي والاقتصادي وصولا إلى الثقافي والديني، حيث شكلت هذه الجوانب المعالم الكبرى والرئيسية في السياسة الاستعمارية منذ بداية الاحتلال، غير أن التركيز على الجانبين الديني والثقافي خاصة خلال العهد المدني يعطي الكثير من الدلالات حول طبيعة المشروع الاستعماري في الجزائر، سيما وأن ذلك كان يجري بشكل منظم ومحكم وبعيد كل البعد عن الارتجالية، وهو ما يعكس تلك الخلفية المعرفية له والتي تكونت نظير الكثير من الأبحاث والدراسات في هاذين الحقلين منذ سنوات طويلة.

ولعل من الأمور التي تطرح الكثير من التساؤلات هي تلك الأساليب والوسائل التي وظفها الفرنسيون في سياستهم المعادية لكل ما هو ديني في الجزائر، ذلك أن المتتبع لمسار هذه السياسة يقف على إستراتجية خطيرة في التقصي والبحث عن مكنون المؤسسة الدينية الجزائر، وتعكس ذلك البذل الكبير في الكشف عن جوهر المؤسسة الدينية وطبيعتها بكل وضوح، ومن ثمة إدراك مكامن القوة والضعف فيها، بل حتى تلك الثغرات التي تسهل لهم الاختراق والشروع في تحطيها، وهنا من الواجب أن نطرح العديد من التساؤلات في هذا السياق، لعل من أبرزها كيف توصل الفرنسيون إلى الإحاطة والمعرفة العميقة بطبيعة المؤسسة الدينية بالجزائر؟ وهل كان ذلك وفق إستراتجية محددة ومخطط لها أم الأمر متعلق باجتهادات فردية وتطوعية؟ إلى أي مدى ساهمة الدراسات والأبحاث الفرنسية في الحقل الديني بالجزائر في تعزيز تلك السياسة العدائية له؟ وهل نجحت هذه الأخيرة في أهدافها ومشاريعها المسطرة؟ كل هذه الأسئلة وغيرها، سنحاول الإجابة عنها في هذه الورقة البحثية، مع محاولة التركيز على مؤسسة الزوايا والطرق الصوفية والكشف عن مكامن السياسة العدائية الفرنسية لها.

2. أسس ومرتكزات التوجه المعادي للمؤسسة الدينية في الجزائر:

1.2 . التحقيقات الفرنسية حول المؤسسة الدينية:

من المعروف أن مدينة قسنطينة كانت المحطة الأولى التي جرى فيها أول تحقيق فرنسي حول السيسيولوجيا الدينية من جهة وإنجاز أول دراسة سيسيولوجية للمجموعات العرقية من جهة أخرى، وتشير مختلف الدراسات إلى أن أول المبادرين في هذا الصدد هو النقيب دو نوفو (Edouard-de-Neveu 1809) [1] من خلال كتابه المرابطون والإخوان الذي قال عنه (إن هذه الدراسة ستفيد بالتأكيد في الكشف عن الأيادي الخفية التي تشد خيوط اللعبة لتحريك الجماهير وإذا ما عرفنا كيف نتعامل مع قياداتهم باحترام، وخصهم ببعض المزايا فنكسب بدون شك متعاملين أقوياء لمساعدتنا في إخماد النار التي تغذيها القبائل العربية رغم إذعانها، ويضيف (هذه الدراسات تقدم بيانات دقيقة لكل الأعوان الفرنسيين الذين يضطلعون بهذه المهمة الحساسة والصعبة المتمثلة في مراقبة النشاطات الدينية والسياسية للمسلمين [2].

ولم يكن دونوفو وحده من جمع بين الصفة العسكرية والعلمية لخدمة الاحتلال، بل كثيرون ساروا على دربه، أمثال الضابط بروسلارد (ت1893 Henri Brosselard-Faidherbe) [3]، الذي ألف كتابا بعنوان الإخوان وكان قد تولى المكتب العربي في تلمسان واتصل بأهلها من الحضر وعرف الحياة المدنية الإسلامية والتراث الديني الذي كانت تتمتع به تلمسان وكان بروسلارد يجيد العربية فاستعملها للاطلاع على الثروة الهامة من المخطوطات العامة في الزوايا والمساجد وخاصة عند العائلات [4]، ومن جهة أخرى كان هنري دو فيريه (ت 1892 Henri Duveyrier) [5] قد فتح بابا جديدا للنقاش حول الطرق الصوفية حين رحل إلى الجنوب حتى وصل إلى غدامس تحت حماية شيوخ الطرق الذين سلموه من يد في يد في الأمن والأمان، وقد كتب كتابه المهم في وقته عن الطوارق واكتشاف الصحراء، وكشف فيه بالخصوص عن أهمية بعض الطرق الصوفية في الجنوب كالتيجانية والسنوسية والطيبية والقادرية والبكائية والشيخية، وكان هو في حماية التيجانية خلال معظم رحلاته، ويقسم دوفيريه الطرق إلى عدوة وصديقة بعد أن كشف عن أهمية النوعين في التنظيم والنفوذ، وهو يوصي بأن تسلك فرنسا طريق اللين والكرم مع الطرق الصديقة حتى تستفيد من تأثيرها، وأن تحتاط وتستعد ضد الطرق العدوة التي تعمل على إخراج فرنسا من الجزائر بواسطة أتباعها ونظمها وأشرافها[6].

ثم جاء لويس رين Louis Rinn [7]، عبر كتابه المرابطون والإخوان دراسة عن الإسلام في الجزائر والذي حذر فيه من خطر الزوايا على فرنسا، حيث كتب قائلا " إن فرنسا بوصفها أمة ذات سيادة، تسيطر على شعوب إسلامية مجاورة لها، فإن مصلحتها السياسية تفرض عليها أن تعرف عدد الطرق الدينية ومذاهبها ومراكز دعايتها ومجالات نشاطها وأساليب بحثها عن الأتباع وكيفيات تنظيمها"[8]، وإلى جانب هؤلاء نجد كل من هانوتو ولوتوز

من خلال كتاب القبائل والعادات الذي تعرضا فيه للزوايا، ونفس الشيء بالنسبة لـ ديبون وكوبولاني[9]، الخبيران بالشؤون الأهلية وتطور الحياة الجزائرية في عهد الجمهورية الثالثة، اللذان جاءت دراستهما على عهد جول كامبون وجندت لها الحكومة كل الدعم والتمويل سيما وأنها أنجزت على ضوء تحركات كبيرة للجماعات والفرق الإسلامية ومن ضمنها الجامعة الإسلامية التي تبناها السلطان عبد الحميد[10].

وفي هذا السياق كتب بعض المستشرقين الفرنسيين دراسات عن الإسلام والمسلمين بالجزائر، نذكر منها دراسة ألفرد بال (Bel, Alfred 1873-1945) عن الفرق الإسلامية، ودراسة إيميل غوتيه (1853-1937 Émile Gautier المعنونة بـ "القرون الغامضة" مع أنه ألفه في وقت لم تعد فيه السلطات الفرنسية في حاجة إلى الطرق الصوفية، ولعل آخر الدراسات في هذا المجال هو ما نشره إيميل بيرمنغام تحت عنوان "الجزائر الدينية" الذي نشرته الحكومة العامة سنة 1957، والذي استعرض فيه ما بقي من طرق صوفية بنفس المواقف السابقة تقريبا، مع شيء من التحرر الذي فرضته المعطيات الجديدة في الجزائر والمشرق[11].

والشاهد في الأمر أنه من خلال الاحتكاك الفرنسي المباشر بالإسلام والمسلمين في الجزائر، ومن جراء الدراسات المختلفة التي أنجزت في ذلك، تمكن عدد كبير من الباحثين والمستشرقين المؤيدين للحركة الاستعمارية من التوصل إلى أن الإسلام بإمكانه القيام بدورين متناقضين في الجزائر: تمثل الأول في أنه دين استقرار وعامل تثبيت يمكن استخدامه في إطار إخضاع الشعب للسيادة الفرنسية مرحليا، أما الثاني دور مهدد للمصالح الفرنسية في الجزائر بسبب تعصب معتنقيه والذي يجب الحد منه، وانطلاقا من هذين الدورين شرع الفرنسيون في التعامل مع الإسلام بالاعتماد على أسلوبين رئيسين، تمثل الأول في استغلال الدين في عملية إخضاع الشعب الجزائري وتهدئته، أما الثاني تمثل في العمل على ضربه والقضاء على روحه حتى يتحول الجزائريون عنه [12]، ولتنفيذ الأسلوب الأول اعتمدت السلطات الفرنسية على عدة وسائل من بينها الجرائد والنشريات كجريدة المبشر السابقة الذكر والتي كانت تعمل على إقناع الجزائريين بأن الوجود الفرنسي في بلادهم إنما هو قضاء وقدر، وأنه بفضل الله ستبقى فرنسا في الجزائر ولا يمكن لها أبدا أن تترك هذا القطر إلا بإرادة الله فقط[13].

في محاولة جادة لتبرير الاستعمار والوجود الفرنسي من جهة ولتمييع الدين من جهة أخرى، بالإضافة إلى محاولة استقطاب المرجعية واستغلالها خاصة عبر الوظيف الرسمي وكذلك التضييق على الزوايا وشيوخها ومتابعة مختلف تحركاتهم ومحاولة تدجينها، أما الأسلوب الثاني فتمثل في توظيف جملة من الاستراتيجيات لضرب المؤسسة الدينية، بداية بتفكيك المؤسسة الوقفية وتصفيتها، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسة القضائية – القضاء الإسلامي– إلى

جانب مراقبة الحج ومنعه أحيانا، وغير ذلك من الأمور التي كانت تستهدف الإسلام بشكل مباشر وتسعى لتحطيمه كمقوم أساسي من مقومات وثوابت الشعب الجزائري.

2.2 استغلال الإدارة الفرنسية للمؤسسة الدينية:

من بين الوسائل التي اعتمدها المحتل الفرنسي لاستغلال الدين لمآربه العدوانية العمل على استمالة وإغراء رجال الدين بهدف تجنيدهم لخدمة المصالح الفرنسية، وقد تجلت هذه الخدمة في قيام بعض الشيوخ بتبرير الاستعمار الفرنسي على أنه قضاء وقدر لا يمكن الفرار منه، وأنه ينبغي طاعة السلطة الفرنسية لأنها تمثل أولي الأمر وأن الله تعالى قد أمر بطاعة أولي الأمر، وغير ذلك من العبارات للتبرير وقصص للتثبيط، وكل ذلك بالاعتماد على تفسير محرف لبعض آيات القرآن الكريم أو لبعض الأحاديث الشريفة، أو على نزع معاني الآيات والأحاديث عن سياقها القرآني أو توظيف مغشوش لبعض قصص الأنبياء والصالحين، أو على ادعاء التقوى والزهد امتلاك الكرامات، ولا يخفى أن توظيف هذا الدين الزائف هدفه اغتيال العقل وشل الوجدان، وكبح أي فعل ضد الحاكم المستبد والمحتل وقد فطن قادة الاحتلال إلى أهمية استمالة بعض رجال الدين وخاصة شيوخ الطرق الصوفية نظرا لما يتمتعون به من نفوذ بين عامة الناس وقدرة على التحكم فيهم [14].

ومن جهة أخرى صاغ السياسيون الفرنسيون للديانة الإسلامية هيكلة ذات طابع كنسي تتمتع بطابع سلمي من موظفي الشؤون الدينية لا توجد على رأسها أي قيادة معينة ولا تتمتع بالاستقلالية في العمل، سموها الإكليروس[15] الإسلامي، وقد تطورت منذ سبعينات القرن 19 إلى غاية مطلع القرن 20 أين ضمت حوالي 149 إماما كانت مهمتهم الأساسية إمامة الناس في الصلوات الخمس والجمعة[16]، وكان من بينهم 25 إماما مصنفين ضمن مرتبة شرفية هي رتبة المفتي، يتلقون وفق ذلك أجرة أعلى من الأئمة العاديين، ثم يصنف المدرسون في الدرجة التي تلي المفتين وعددهم حوالي 21 كانوا مكلفين بتدريس العلوم القرآنية وكان من بينهم فئة تدعى الحزابة والمؤذنون وكان هؤلاء يتقاضون أجورا زهيدة جدا، وفي الأخير بلغ عدد القيمين على المساجد 253 بالنسبة للقطر الجزائري كله، وبلغ مجموع الموظفين في الشؤون الدينية 573 [17].

ومن المفهوم أن التوظيف الرسمي وتقاضي الأجور من الإدارة الفرنسية ضمن هذه التبعية الناعمة قد جعل رجال الدين لا يقنعون مواطنيهم بنزاهتهم وخدمتهم للدين، وسيتأكد الفرنسيون من أن سياستهم تلك قد أدت إلى تخلي المسلمين عن الهيئة الدينية الرسمية والاتجاه نحو المرابطين المقاومين في البداية ثم نحو الطرق الصوفية كبدائل لرجال الدين فقد كان هؤلاء سابقا يعتبرون حراس الدين وحماته، أما في هذه المرحلة فقد أصبحوا أدوات في يد السلطة الفرنسية تقوّلهم ما تشاء وينطقون باسمها ما تريد، ولم يكن يشاطرهم في سمعهم ومكانتهم سوى رجال التصوف

والمرابطين، وقد أدى تعاون فرنسا ورجال الدين الرسمين إلى ابتعاد الناس عنهم، وهكذا بقيت الهيئة الدينية دون نفوذ أو تأثير، وكان دورها يقتصر على إقامة الصلوات الخمس وأداء الجمعة والأعياد، دون أن ينسوا أنهم موظفون رسميون مأجورون من قبل الإدارة الفرنسية [18].

بل كان ضمن هؤلاء من أفنى جهده في خدمة الاستعمار ونيل رضاه خصوصا المفتون الحنفيون الذين ربطوا الإدارة الفرنسية بالإدارة العثمانية، كما أن معظم من تداول على دار الإفتاء في العمالات الثلاث لم يكن بحوزته أي شهادة في ملفاته، غير تلك التوقيعات للأعيان أو رؤساء البلديات والشرطة التي تبين حسن سيرتهم وانضباطهم [19] ويبدو أن إشراف الإدارة الفرنسية على تعيين الموظفين بسلك الشؤون الدينية لم يكن أمرا اعتباطيا أو وفق نسق التأهيل والكفاءة حتى، بل كان يخضع لمعايير محددة أساسها الولاء للسلطات الفرنسية وخدمة مصالحها الاستعمارية بدرجة أولى، وهو الأمر الذي نجحت فيه لحد ما، وهو ما يؤكده لويس رين بقوله (لم نستطع القضاء على شدة تمسك الجزائرين بدينهم ولا شيء يمكننا من ذلك، سوى أن نراقب الأئمة والمرابطين خاصة في الأرياف ونحاول استدراجهم للعمل على إبعاد المجتمع الجزائري عن دينه)[20]، كما يعترف برك أحد أكابر موظفي الولاية العامة بالجزائر في إحدى مقالاته بقوله (أنه وصل بنا امتهان واحتقار الدين الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لا نسمح بتسمية المفتي أو الإمام إلا من بين الذين اجتازوا سائر درجات التجسس ولا يمكن لموظف ديني أن ينال أي رقي، إلا إذا أظهر للإدارة الفرنسية إخلاصا منقطع النظر) [21].

وفي تعليقه عن أعمال رجال الدين هؤلاء وفتاويهم التي أصدروها في بعض المواقف والمناسبات، يذكر الأستاذ أبو القاسم سعد الله"أن الإدارة الفرنسية كانت تستغل رجال السلك الديني وهي تضعف من مركزهم في نظر المواطنين، ذلك أن هؤلاء وجدوا من المتكلمين باسمهم في فئات أخرى وتركوا المفتيين والأئمة في غيهم يعمهون، يباركون أعمال المحتل وينصحون بالخضوع إليه، ويتدخلون في السياسة وينهون عنها مواطنيهم، ونحن نعلم أن الفتاوى قد تكون صادرة عن الإدارة الفرنسية نفسها، وأنه لا حول ولا قوة لهؤلاء الشيوخ في رفضها أو تعديلها، لكننا لم نسمع عن أحد منهم أنه استقال من منصبه فالواحد منهم يظل في وظيفته إلى أن يخرج منها إلى قبره أو ما دام الفرنسيون راضون عنه" [22].

وقد تطور استقطاب رجال الدين إلى درجة أنه في عهد جول كامبون (Jules Cambon 1897 1891) منحت الإدارة الفرنسية أوسمة معينة سميت بالعلمية لرجال الدين، وهذا الأسلوب من ضمن المخططات التي وظفت للسيطرة على المؤسسة الدينية، بل اتضح ذلك جليا خلال القرن 20 وبالضبط أثناء حرب فرنسا مع ألمانيا، إذ لم يتوان ابن الموهوب والمفتي الحنفي عبد الكريم تارزي وغيرهم في إصدار فتوى تشيد بفرنسا والحلفاء جاء فيها" هذه

رسالتنا ننصح أنفسنا معشر الواضعين خطوط أيدينا فيها وننصحكم وفقا للدين والعقل والسياسة والعادة فدوموا صادقين مخلصين لدولتنا الفرنسية الفخمة، قائمين على ساق الجد لإعانتها على أعدائها، دمرهم الله..تمتعوا بعافيتكم في دياركم تحت قوة فرنسا نصرها الله! واسمعوا وأطيعوا واصدقوا لتكونوا من المسلمين.

ولم يقف الأمر عند استقطاب رجال الدين وتدجينهم بل وصل الأمر بالإدارة الفرنسية إلى تعيين أشخاص لا علاقة لهم بالإسلام على رأس الجمعيات والمؤسسات الدينية، فعلى إثر الحرب العالمية الأولى أصبحت المناصب تسند إلى قدماء المحاربين بقطع النظر إلى تكوينهم وانتماءاتهم، وصارت السلطات المعنية تتمعن في إذلال المسلمين واهانتهم إلى درجة أنها لم تعد تستحي من تشكيل الجمعيات الدينية وتعيين المشرفين عليها من بين المسيحيين والأميين، واستمر الأمر كذلك إلى غاية أن جاء بيان الجنرال كاترو المؤرخ في يوم 1944/08/04 المبشر بتطبيق مرسوم فصل الدين عن الدولة، الذي استبشر المسلمون به خيرا، لكن سرعان ما خاب ظنهم عندما أقدمت الإدارة في نفس الأسبوع على تعيين مفتي الجزائر بالطريقة القديمة ووفقا للمعايير الاستعمارية المعهودة [23].

3. آليات التوجه المعادي للزوايا والطرق الصوفية بالجزائر:

على غرار جميع الدول الإسلامية عرفت الجزائر انتشارا واسعا للزوايا والطرق الصوفية، والتي كانت تؤدي أدوارا كبيرة حققت من خلالها وزنا روحيا ومعنويا وساهمت في استمالت الناس إليها فأصبحت موضع احترام وتقدير مع شيء من الخوف أحيانا، سيما وأن الناس كانوا يعتقدون في شيوخ الزوايا تلك القدرات الخارقة والمعرفة بما تكنه النفوس[24]، هذا الشعور الذي ظل حاضرا في جميع نشاطاتها، لكنه غالبا ما يأخذ طابعا خاصا في القرى والأرياف كونها تتميز بانتشار كثيف للزوايا والرباطات التي كانت تؤدي أدوارا تعتبر مفصلية في إعادة التوازن إلى البنى الاجتماعية، إذ يتوقف ذلك على شدة تأثيرها على وجدان الناس عبر امتلاك عقولهم وقلوبهم باسم قداسة تكتسب عبر مجاهدات تربوية وروحية، أو عبر خوارق وكرامات غامضة، أو بواسطة نسب شريف مما يعطي للزوايا والطرق الصوفية عامة القدرة على ممارسة السلطة الكاملة فيها[25].

وهكذا فإن هذا التسليم والامتثال الغالب على الأتباع والمنخرطين في الطرق الصوفية أصبح يثير مخاوف المسؤولين الفرنسيين منذ ما قبل سنة 1870، إذ أن توفر الطرق الصوفية على أدوات طيعة وعمياء – من منظور الفرنسيين– أمر خطير في بلد تشكل فيه المثل الدينية والمبادئ السياسية كلا متضامنا، مع أن النظر إزاء ذلك الكم من الأحكام القاطعة حول الهيمنة الدينية وما تشكله من مخاطر يخلق شعورا من التحيز الفلسفي أو التعميم المبالغ فيه، إذ لا يمكن اعتبار الطرق الصوفية كلها بؤرا للخطر، وعكس ذلك جاءت انتفاضة 1871 لتقدم الدليل على

صحة تحاليل ومخاوف السلطات الفرنسية، حيث أن دروع الغضب ارتفعت بشكل واسع وبأعداد ضخمة في جميع أنحاء الجزائر، بعد أن دعا الشيخ الحداد شيخ الطريقة الرحمانية إخوانه للجهاد، فوقع الإصرار والبرهنة على أن مصادر تلك الانتفاضة تعود إلى الطريقة رغم الأسباب المتعددة لها، ومن هنا صار من البديهي أن تتحمل الطرق الدينية والديانة الإسلامية عموما عواقب الهزيمة[26].

1.3 . سياسة الاستقطاب والاحتواء للطرق الصوفية:

خلال هذه الفترة كانت الطرق الصوفية تخيف الفرنسيين باعتبارها القوة الوحيدة الباقية للمسلمين الجزائريين، بعد أن فشلت جميع الثورات وعرائض أهل المدن وشردت النخبة القديمة، فاستسلم الأهالي إلى قوة المرابطين ورجال الطرق الصوفية، وكان الفرنسيون — على حد تعبير الأستاذ سعد الله – يحسبون أن تحت كل عمامة قنبلة وأن في حبات كل سبحة عدد الرصاص الذي تملكه الطريقة، وأن الإخوان جنود مجندة وراء الشيوخ ينتظرون الإشارة لإلقاء الفرنسيين في البحر[27]، غير أن هذه الهالة سرعان ما اختفت واندثرت، بعد أن تضعضعت الوحدة الصوفية وتفرعت إلى فروع ضعيفة ومتنافسة لا تعترف ببعضها ولا بتبعية الشيخ الواحد، فلم يأت آخر القرن التاسع عشر حتى تمزقت الرحمانية إلى 25 فرعا والدرقاوية إلى ثمانية فروع والقادرية إلى ستة، كما قررت سلطة الاحتلال مراقبة الزوايا عن كثب والتحكم في مداخلها المادية ومنع إعطاء الرخص لجمع أموال الزيارات ومنع الشيوخ من زيارة أتباعهم بدون ترخيص، الأمر الذي دفع الكثير من الشيوخ إلى إعلان الولاء لفرنسا، خاصة بعد الأسلوب الجديد الذي اتبعه الحاكم العام جول كامبون، والذي تمثل في استقطاب واستمالة زعماء ورؤوس هذه الطرق، مثلما فعل مع أولاد سيدي الشيخ وعرضه الوظائف على الدرقاوية والرحمانية وتسليم الأوسمة إلى الكثير منهم، سعيا إلى تدجين هذه الطرق واستعمالها في خدمة المصالح الفرنسية، وهو ما سار عليه الحكام العامون خلال هذه الفترة وما بعدها بما في ذلك فترة حكم شارل جونار(Charles Jonnart 1903-1912) ونظيره شارل ليطو (Lutaud Charles 1912 -1918)[28].

وللتفصيل في مختلف التحولات والتغيرات هذه، من الواجب أن نتبعها منذ عهد الحاكم ديغيدون أول حاكم مدني بالجزائر الذي كان منتصرا للكنيسة ومعروفا بكراهيته للإسلام كما جاء سابقا، حيث بدأت الرقابة على الزوايا وشيوخها بشكل مشدد، وكانت البداية بعمليات سحب رخص التنقل من بعض المرابطين وحظر الزيارات التقليدية، وهو ما جرى مع أحد المرابطين سنة 1873 رغم حمله رخصة سير قانونية، لدرجة أن ديغيدون نفسه عبر عن ذلك

قائلا " جنرال مثلي يعرف كيف يقدر بأن الوقت ليس وقت زيارة"، كما رفض سنة 1873 تسهيل شروط أداء فريضة الحج وذلك لأسباب سياسية شرحها حسب قوله في العبارة التالية " لقد أثبتت التجربة أنهم يعودون إلينا أكثر تعصبا من ذي قبل، وأقل استعدادا للرضوخ لهيمنتنا" [29]، هذا إلى جانب جرد ومراقبة الزوايا ومعرفة مختلف أنشطتها وتحركات شيوخها، كما هو الحال بالنسبة لزوايا مدينة الجزائر، أين تضمن تقريرا مؤرخا في 23 جوان 1972 العديد من التفاصيل حول الاحتفالات أو " الحضرات " التي كانت تقيمها، ابتداء باسم " الحضرة " كحضرة سيدي عبد الرحمن والحضرة الشادلية وغيرها، ثم اسم المقدم ويليه عدد الإخوان ثم المكان وأخيرا الملاحظة العامة حولها، والتي جاء فيها أنها احتفالات دينية أخلاقية يحضرها المريدون بالإضافة إلى بعض النساء، كما قدم بعض المعلومات المبسطة عن جمع الأموال" الزيارة"[30].

فبعد الأميرال ديغيدون نجد الحاكم العام شانزي(Alfred Chanzy 1823-1883) هو الآخر سار على خطى سلفه فيما يتعلق بسياسة المسلمين الجزائريين، باستثناء بعض المواقف الرمزية التي أبان بواسطتها عن احترامه للتقاليد والمناسبات الدينية وتقديره لكبار المفتين، وكان حريصا على أداء تلك المجاملات لاعتبارات أمنية محضة، وكانت إدارته تعتز بتلك المبادرة وتؤكد للرأي العام الأوروبي أنها أحسن دليل على حرية الممارسة الدينية، وأن الإدارة لا تتدخل في الشأن الديني سوى تسليم الرخص أو اختيار المستخدمين، وبالفعل لا يمكن إحياء مناسبة دينية أو تنظيم " وعدة" أو " إطعام" جماعي قبل التفاوض مع الإدارة والحصول على إذنها، وكانت هذه الأخيرة ترخص بذلك غالبا، ولكنها تشترط ببعض الشروط مثل عدم جمع الأعطيات " الزيارة" وحظر الاحتفال بطلقات البارود أو فرض بعض الرسوم من باب التأكيد على سلطة الرقابة [31]، لذلك منع بضغط من نواب الكولون، إعطاء الامتيازات لشيوخ الزوايا عدا شيخ زاوية تماسين، بدعوى أن تأثيره مفيد للقضية الفرنسية، وأصدر سنة 1876 منشورا يأذن فيه للسلطات المحلية بإعطاء الرخص لبعض الشيوخ لزيارة أتباعهم بصفة استثنائية، مع تحديد خط السير وبضرورة المرور بالجزائر، أما الشيوخ المقيمون في الخارج فقد احتفظ شانزي لنفسه بامتياز التصرف فيهم، كما هو الحال بالنسبة محمد بن بوزيان شيخ زاوية القنادسة والشيخ عبد السلام شيخ الطيبية[32].

وكان شانزي واعيا بما في تلك الرقابة من مبالغة وتعسف، باعتباره ضابطا سبقا من ضباط المكاتب العربية، وقد علمته تجربته أن في وسع الإدارة توظيف علاقتها بالزوايا كتغطية إدارية لا تخلو من فائدة، وفي هذا الصدد كتب إلى ماكمهون في 11 جانفي 1874 رسالة يقول فيها " لعلنا نبالغ في تحميلهم مسؤولية جماعية عن اندلاع الانتفاضات ونشوب الحرائق ووقوع الكوراث... إن معرفتنا بحقيقة الإخوان لا ينبغي أن تدفعنا إلى فرض رقابة لصيقة على تصرفاتهم... نعم إن للطرق الدينية نفوذا كبيرا ولكن ليس إلى الحد الذي يدفعنا للغلو في تقدير أهميتها ووزنها"،

ولعل هذا الحكم يسمح بتقدير حجم المبالغات الإدارية ونوعها، ومن ذلك أن مصلحة الشؤون الأهلية 1877 لما علمت بنشوب حرب أوروبية بادرت إلى فرض رقابة صارمة على المرابطين وشيوخ الزوايا [33]، كما طلبت بتعيين من يجب أخذهم كرهائن من زعماء الصوفية في حالة الحرب، ورأى الفرنسيون أن استقلال هؤلاء الزعماء عن الإدارة وعدم قبولهم الوظيفة يجعلهم خطرين ومشكوكا في ولائهم [34].

1.4 . الطرق الصوفية بين المراقبة والتضييق:

لاشك أن معظم قيادات ورموز الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر كانوا مدرجين في عداد المشتبه فيهم وكانت الإدارة تتمتع بمطلق الحرية في أن تمتنع عن تسليم الرخص التي كانت تسلمها بسهولة عادة أو تتراجع عن بعض المحظورات التي سبق أن قررتها لأسباب ما، وقد تضاعفت خطورة ذلك التعسف بسبب التدخلات الخارجة عن نطاق الإدارة الفرنسية والتي كانت تصل في كثير من الأحيان في صورة أوامر إلزامية، وكمثال على ذلك أن القنصل الفرنسي في تونس كان يضطهد سي أحمد التيجاني ويعتبره من أخطر المتشيعين، بينما كانت السلطات الجزائرية ترعاه وتحميه بصورة علنية [35]، وهو ما وقفنا عليه في العديد من الرسائل التي كانت بينه وبين الحكام العامون وحكام العمالات أحيانا، والتي تضمن بعضها طلبه تقديم المساعدة المالية نظرا للظروف الصعبة التي كان يمر بها وهو مقيم في مدينة فاس، وكذلك طلبه تقديم التسريح له بدخول البلاد، إلى جانب بعض المراسلات حول زاوية تماسين [36]، وغير ذلك من الرسائل التي تعكس تلك الحظوة والأهمية التي كانت تتمتع بها التيجانية لدى السلطات الفرنسية سواء هنا في الجزائر أو بالمغرب الأقصى.

ومن جهة أخرى لم يقتصر أمر المراقبة على الطرق والزوايا التي كانت تنشط في الجزائر بل تعدى ذلك إلى المجال الإقليمي الشرقي، كما حدث مع الطريقة السنوسية التي كانت قيادتها بطرابلس عندئذ، حيث وقفنا على العديد من التقارير حول هذه الطريقة ابتداءً من سنة 1874 إلى 1879 والتي تضمنت الكثير من المعلومات تخص هيكلة الطريقة وتحركات شيخها سيد المهدي السنوسي ومعاونيه [37]، ويبدو أن مخاوف السلطات الفرنسية من هذه الطريقة كان يندرج ضمن النشاطات الإقليمية للجامعة الإسلامية.

أما في فترة حكم(Albert Grévy 1823-1899)، التي شهدت جملة من الثورات المحلية، فقد تم التعامل مع الطرق الصوفية والزوايا بكثير من الحذر، حيث أغلقت الكثير منها بضغط من النواب، كما تم التضييق على الحجيج مع التحجج بأسباب واهية منها انتشار الوباء، ومن جهة أخرى أصدر الحاكم العام غريفلي مرسوما سنة

1880 نص على سحب صلاحيات عمال العمالة والجنرالات فيما يتعلق بترخيص أو منع الأعطيات، غير أنه لم يرفع هذا المنع إلا لصالح شيخي زاويتين بالجزائر وهما سي أحمد التيجاني وسيد علي بن عثمان الشيخ الكبير للطريقة الرحمانية بالجنوب، وكذلك لشيخان مغربيان حليفان وهما، شريف الوزان شيخ الطريقة الطيبية والشيخ الكبير لطريقة بني بوزيان في قنادسة، أما الموفدين العرب الذين كانوا يأتون لتحسيس القبائل الجزائرية بالصحوة الإسلامية فقد فرضت عليهم رقابة كبيرة خاصة التنقل، كما فرضت رقابة على التنقلات الداخلية[38].

والملاحظ هنا أن الامتياز الذي منحه الحاكم العام لبعض الشيوخ بخصوص جمع الأعطيات لم يجر حول التنقلات الداخلية التي بقيت بحاجة إلى تسريح من السلطات العليا، كما حدث مع سي أحمد التيجاني الذي رخص له بجمع الأعطيات ولم يرخص له بالتنقل، وهو ما وقفنا عليه في رسالة بتاريخ 26 ماي 1879 طلب فيها هذا رخصة تنقل لزيارة زاويته ببوسمغون جاء فيها" **إلى حضرة سعادات السيد القبطان استالي حاكم بيرو عراب بالأغواط السلام عليك سلاما تما عاما أما بعد هذا رسالتنا تشرف بحضرتك على مقتضى ما نحن نطلبوا من سيادتك راغبا منك أن تطلب لنا التسريح من سعادات الوالي العام بالجزائر على قصدنا نقدم إلى بلد أبوسمغون نريد انتظار أحوال زاويتنا اطلب لي مدة شهرين كاملين أدام الله بقاءك في عز وهنا والسلام عليك ، سيد أحمد برشيد محمد بن أحمد التيجاني في جاد الثاني سنة 1294**" [39].

وفي عهد الحاكم العام لويس تريمان Lewis Terman1891-1882 ، كثرت الضغوط على شيوخ الزوايا وحدثت ثورة الشيخ بوعمامة ومقتلة بعثة فلاترز وكثر الحديث عن السنوسية، وتجدد اتهام أحمد التيجاني بعدم الولاء لفرنسا، بل إن المكتب العربي في تلمسان تحدث عن مؤامرة تيجانية في عين ماضي واعتقلت السلطات عددا من الأهالي في سبدو ونفتهم إلى جزيرة كورسيكا، لكن الشرطة لم تثبت اتهام التيجاني ولا طريقته في الأحداث، وبالعكس قالوا أن أحمد التيجاني قد وجه إلى أتباعه نداء يطلب منهم الهدوء وعدم المشاركة في ثورة بوعمامة[40]، كما صرح الحاكم العام قائلا " لنترك التيجانية تعيش في هناء، في الأغواط أو في عين ماضي، أو نأت بواقع تبرر إدخال المتسببين إلى السجن، يراد تصوير التيجاني المسكين، بصورة وحش بالرغم من أنه رجل طيب"، وبالفعل فإن سي أحمد التيجاني شيخ التيجانية كان على الدوام حليفا أوفى، وتمتع منذ 1872 بثقة السلطات، ولعل مهاجمته الآن بالذات، يحمل مغزى ودلالة أكبر من الرفض الصادر من الحاكم العام[41].

ومما يؤكد العلاقة الحسنة بين سي أحمد التيجاني[42] والسلطات الفرنسية إن لم نقل ولاءه الكبير لها في هذه الفترة، تلك الرسالة التي أرسلها من عين ماضي بتاريخ 23 أفريل سنة 1882 إلى حاكم المدية والتي يعلمه فيها بتحركات بعض الأشخاص والقبائل التي دخلت في صدام مع السلطات الفرنسية إثر ثورة بوعمامة، إلى جانب بعض المعلومات عن المواقف التي حدثت مع بعض المستسلمين ومن ضمنهم محمد بن أحمد، بالإضافة إلى الحالة

التي أضحى عليها الشيخ بوعمامة حيث جاء في الرسالة ما قوله " **أما قصة بوعمامة قبل اليوم اجتمعت عليه جميع الطوايف في بلد تفيلال و ...(كلمة غير مفهومة).. فيها قدور بن حمز، وما بقت معه إلا أربع دواوير من جبل عمور ... وغزاه قدور – أظنه يقصد قدور بن صحراوي آغا الأحرار تيارت– فسلب جميع ما معه، وفر بخيمته إلى سليمان بن قدور ولما وصل لحاج عبد السلام إلى سليمان خجل بوعمامة وقال له بعض الناس انجا بنفسك فسوف سليمان يمكنك من لحاج عبد السلام ويفد بك أولاده من سلطان الغرب، ففر من حينه وأقبل دوار منيع فرجع خايبا من عندهم ...**" [43].

وفي عهد تيرمان أيضا، ظهر كتاب دوفيريه Henry Duveyrier عن السنوسية وحملها مسؤولية ثورات عديدة ضد فرنسا في الجزائر[44]، ورأى تيرمان أن السنوسي له علاقة ببوعمامة وأن كليهما له علاقة بثورة المهدي في السودان، ومن جهة أخرى كان تيرمان يرى في الجامعة الإسلامية خطرا يهدد فرنسا بالجزائر، وقد تحدثت وسائل مخابراته عن مبعوثين جاؤوا من سورية والعراق لكي يدعوا إلى الهجرة وينتقدوا سياسة فرنسا، ومن أجل ذلك لم يرخص تيرمان لشيوخ الزوايا إلى نادرا [45]، وكان يوبخ الموظفين الذين يسلمون جوازات سفر للمريدين، وكانت بعض القرارات القاضية بطرد المسلمين الأجانب سنة 1888 مبررة بهذه الكيفية "كل شيء يدعونا إلى الاعتقاد بأنهم عملاء للشيخ سنوسي، حتى وإن ادعوا أن أصلهم من بغداد" لم يكن من شأن تلك التقارير التي تنم عن حرج ظاهر، أن تقتنع بحقيقة انتشار أفكار الجامعة الإسلامية في الجزائر[46].

ومن جهة أخرى زادت مراقبة الزوايا وتعمقت التحريات حول شيوخها وتحركاتهم وكانت التقارير تصل تبعا إلى السلطات المحلية والعليا من مختلف جهات الوطن، ومثالنا في هذا السياق تلك المراسلة إلى حاكم تيزي وزو بتاريخ 07 مارس 1882 حول زاوية صدوق، والتي تضمنت عرض حال حول الشيخ صدوق بن علي الذي كان مشتبها فيه على أنه رجلا خطيرا، وقد ترك التقرير مفتوحا لغاية استكمال التحريات [47]، أما التقرير الثاني الذي وقفنا عليه كان بتاريخ 21 أكتوبر سنة 1889 وهو عبارة عن مستخرج من سجل مداولات المجلس البلدي لبلدية الأربعاء ويتعلق بفصل زاوية "سيدي خير الدين " عن مدرسة الأهالي وقد تضمن المستخرج جملة من المعلومات حول الزاوية والمدرسة، كما طالب بفصلهما عن بعضهما، كون الزاوية تدعي إلى الكراهية بوسط الأهالي، ونص على وضعها تحت المراقبة الفورية للإدارة الفرنسية[48].

ويبدو من هذه التقارير وغيرها أن سلطات الاحتلال على عهد تيرمان أرادت تضييق الخناق على الطرق الصوفية ومختلف الزوايا عبر المراقبة المشددة والمستمرة، لدفع الشيوخ والقيادات الدينية عامة، إلى الخضوع وإعلان

الولاء لها، وهو ما نجحت فيه إلى حد ما، فبعد سياسة التضييق والتشدد التي مارسها الحاكم العام تيرمان، وجد خليفته جول كامبون الأرضية مهيأة لذلك، وانتهج سياسة التقرب من الطرق الصوفية المصنفة "عدوة" وعمل على استمالة رؤسائها واستقطاب العديد منهم، كما فعل مع زعيم ولاد سيد الشيخ ومع الشيخ بوعمامة الذي تفاوض معه، كما عرض الوظائف على الزعامات الدرقاوية والرحمانية، وأذن لزعيم الطيبية بزيارة أتباعه في الجزائر، وسلم إلى رؤساء هذه الطرق وغيرها برانيس وأوسمة، وأقام لمن مات منهم احتفالات تأبين مثل التيجاني والقاسمي[49] وقد استمرت نفس الممارسات خلال فترات الحكم اللاحقة، الأمر الذي يعكس تلك المساعي الجادة التي بذلت في استهداف المؤسسة الدينية في الجزائر وإن اختلفت الوسائل والأساليب، فالتوجه المعادي للمؤسسة الدينية في السياسة الفرنسية بالجزائر كان توجها واضح المعالم وسار وفق مخططات مدروسة، وأقل ما توصف به أنها كانت تحت إشراف رسمي وبرعاية السلطات العليا ليس في الجزائر فحسب بل حتى في باريس، وبهدف أسمى وأوحد هو ضرب مقومات وثوابت الشعب الجزائري على اختلافها وتنوعها.

4. الخاتمة:

من خلال عناصر المقال التي حاولنا التركيز فيها على مختلف أبعاد التوجه المعادي للمؤسسة الدينية في السياسة الفرنسية بالجزائر، توصلنا إلى جملة من النتائج سنقدمها على النحو التالي:

– بداية يمكن القول أنه منذ النصف الأول من القرن 19 أدركت سلطات الاحتلال الفرنسي ومنظروها أن علاقة الجزائريين بالدين الإسلامي ومؤسساته المختلفة، علاقة قديمة ومقدسة وتمتد في أعماق شخصيتهم وهويتهم الوطنية، وتبرز هذه العلاقة أكثر كلما تعلق الأمر بانتمائهم التاريخي الحضاري، وهو الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال الفرنسي منذ البدايات إلى التخطيط لتفكيك هذه الرابطة وتحطيمها، وكانت المؤسسة الدينية المستهدف الأول في هذا المخطط الخطير، كونها من المؤسسات المهمة في المجتمع الجزائري والتي أدت أدوارا دينية وثقافية وحتى اجتماعية وسياسية، حققت من خلالها وزنا روحيا ومعنويا كبيرا، جعلها مقدسة لدى الجزائريين، وفي ذات الوقت أضحت من المؤسسات التي تثير المخاوف لدى الفرنسيين، وبذلك كان لزاما عليهم أن يواجهوا خطرها بأي وسيلة كانت.

–ارتكز الفرنسيون في توجههم المعادي للمؤسسة الدينية بالجزائر على جملة من الأدوات والأساليب، كان في مقدمتها توظيف المئات من المستشرقين والأنتروبولجيين وحتى الضباط المترجمين، لإنجاز الكثير من الدراسات والأبحاث حول الإسلام ومؤسساته في الجزائر، بهدف معرفة طبيعة هذه المؤسسة وهياكلها ونظمها وما إلى ذلك

وقد ساهمت هذه الدراسات بشكل كبير في إنجاح مخطط الإدارة الفرنسية وتمكينها من اختراق المؤسسة الدينية ومن ثمة العمل على تحطيمها شيئا فشيئا.

– مثلت الزوايا والطرق الصوفية الحلقة الأهم في المؤسسة الدينية الجزائرية خاصة خلال القرن التاسع عشر بعد أن حملت على عاتقها لواء المقاومات والثورات الشعبية وكذلك رد حملة التنصير والانسلاخ الهوياتي وغير ذلك من الأمور، التي جعلت من سلطات الاحتلال الفرنسي تتوجس فيها الريبة والخطر الذي يهدد مصالحها، لذلك عملت جاهدة على معاداتها وضرب استقرارها، وكانت البداية بتشديد الرقابة عليها ثم العمل على احتواء واستقطاب شيوخها وزعاماتها، إلى أن وصل الأمر إلى تدجين أغلبها، وأضحت بشكل واضح في خدمة الإدارة الاستعمارية إلا القليل منها.

– من خلال توجهها وسياستها العدائية هذه يمكن القول أن سلطات الاحتلال الفرنسي قد نجحت نجاحا ملحوظا في أهدافها ومشاريعها التي استهدفت الإسلام ومؤسساته في الجزائر، حيث أصبحت هذه الأخيرة وخاصة الزوايا والطرق الصوفية أداة طيعة في يد الإدارة الاستعمارية بعد أن كانت المؤسسة الأولى التي توجه المجتمع الجزائري وتنظم كيانه وتدافع عن أحواله الشخصية وثوابته الوطنية، غير أنه من باب الإنصاف لابد للباحث في هذا الشأن أن يأخذ بعين الاعتبار تلك المجهودات الكثيفة التي بذلتها إدارة الاحتلال الفرنسي للوصول إلى ذلك وهي مجهودات مدروسة ومنظمة ومدعمة ليس من السهل مجابهتها ومواجهتها خاصة أمام قلة إمكانيات الزوايا والطرق الصوفية وقلة تنظيمها إن لم نقل تشتتها وضعف قياداتها التي فضلت في كثير من الأحيان المصلحة الشخصية على المصلحة العامة والوطنية.

– ختاما موضوع المؤسسة الدينية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وخاصة مؤسسة الزوايا والطرق الصوفية، لازال يحتاج إلى الكثير من الأبحاث والدراسات المعمقة، وبحاجة ملحة إلى توظيف تلك المقاربات السوسيولوجية حتى يقترب الباحث أكثر من الحقيقة التاريخية، لأن معالجة الموضوع في إطاره السياسي أو الديني البحت من شأنه أن يقدم أحكاما قاسية على هذه المؤسسة العتيدة بالمجتمع الجزائري، سيما وأن سلطات الاحتلال وظفت في سياستها العدائية هذه الكثير من الأساليب والوسائل التي ارتكزت في المقام الأول على الواقع الاجتماعي والاقتصادي وهي وسائل فعالة في السيطرة وليس من السهل مقاومتها.

5. الهوامش:

[1]– إدوارد دي نوفو ولد سنة 1809 بمدينة Savigny sur hany، دخل المدرسة العسكرية سان سير سنة 1829، ثم انتقل إلى مدرسة قيادة الأركان واشتغل بمصلحة الطوبوغرافية العسكرية بالجزائر سنة 1843، عين كرئيس للمكتب العربي بباتنة سنة 1845، تدرج في العديد من الرتب العسكرية إلى أن رقي كضابط ورئيس جهوي لعمالة قسنطينة، ينظر:

-Peyronnet. (R), Livre d'or des officiers affaires indigènes 1830-1930, Alger : Imp, Algérienne, 1930, T : 02, p : 65.

[2]– فريد حاجي، فريد حاجي، السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر 1837 -1937، الجزائر: دار الخلدونية،2013، ص: 136.

[3]– من مواليد سنة 1855 بفرنسا، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية سنة 1877 ،كان جزءًا من أول مهمة لفلاترز سنة 1881 ، نحو منطقة التوكولور والمسؤولة عن ترسيم حدود غينيا البرتغالية وممتلكات كازامانس الفرنسية، كلف بدراسة مسار طريق الحديد عبر غينيا الفرنسية (في عام 1891)، بالإضافة إلى اكتشاف منطقة أزجر الهقار بالجزائر، ينظر:

-Bibliothèque nationale de France, département Société de Géographie, SG PORTRAIT-1559.

[4]– أبو القاسم سعد الله تاريخ الجزائر الثقافي، الجزائر: دار الغرب الإسلامي،1998، ط01، ج: 04ص: 301.

[5]– ولد Henri Duveyrier في باريس عام 1840، وهو ابن تشارلز دوفيريه، رجل أدبي وعضو مؤثر في عائلة سانت سيمونيان، توفي سنة 1892 بعد أن انتحر على حافة Bois de Meudon، اشتهر هنري دوفيريه بسفرياته الاستكشافية عبر الصحراء الكبرى بين سنتي 1859 و1861، ومن خلالها ألف كتابه المعنون بـ طوارق الشمال سنة 1864، وكان بذلك قد مارس لمدة ربع قرن سلطة تعليمية حقيقية على الاستكشافات الفرنسية في الصحراء، وكتب الكثير من الأبحاث حولها، ينظر:

-Hérubel, Jean-Pierre. Recent Articles on French History. French Historical Studies, (2021) 44 (1): 148–173.

[6]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 301.

[7]– اشتغل النقيب لويس رين L.Rinn رئيسا للمكتب العربي ببسكرة في الفترة من 07 جوان إلى 20أكتوبر1870 ثم في باتنة من 20 أكتوبر 1870 إلى سبتمبر 1871 فساعدته هذه الوظيفة على أن يكون ذا صلة بأحداث الثورة، ثم عين مستشارا للحكومة العامة ونائبا لرئيس الجمعية التاريخية بالجزائر العاصمة، ورئيسا للمصلحة المركزية لشؤون الأهالي مما سمح له بالاطلاع أكثر على هذه الثورة ولهذا فان كتابه: "تاريخ ثورة 1871بالجزائر الذي صدر في عام 1891م من أهم الكتب عن هذه الانتفاضة من حيث الشمول وتتبع الأحداث، ينظر: عبد القادر صحراوي، مقاومة المقراني والحداد من خلال كتاب لويس رين، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة بلعباس، 2016، ع: 11-12، ص: 273-274.

[8]– فريد حاجي، المرجع السابق، ص: 137، 138.

[9]– من الكتابات المهمة في هذا الشأن تلك الدراسة التي قام بها كل من ديبون وكوبولاني سنة 1897 تحت عنوان Les Confréries Religieuses Musulmanes تطرقا فيها للطرق الصوفية ببلاد المغرب العربي.

[10]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 301، 302.

[11]– نفسه، ص: 304، 305.

[12]– إبراهيم لونيسي، بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر، دار هومة، 2013، ص: 213، 214.

[13]– نفسه، ص: 214، 215.

[14]– مصطفى عاشوري، قراءة نفسية في سجل الاستعمار الفرنسي، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، مجلة مصادر، 2019، ع 01، ص: 192.

[15]– الإكليروس هو النظام الكهنوتي الخاص بالكنائس المسيحية، يضم بطريقة فاعلية جل المطارنة والأساقفة والكهنة وغيرهم، وقد اشتقت كلمة إكليروس التي تطلق على الكهنة من الكلمة اليونانية Clergry التي تعني الموظف أو الكاتب، ينظر: جون لوريمر، تاريخ الكنيسة، منشورات جيسس: 1985، ج: 03، ص: 118.

[16]– روبير أجرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا، الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2007 ،.ج 02، ص: 469، 470.

[17]– وصل الأمر إلى منع الأئمة من تقديم دروس وخطب الوعظ وينوب عنهم في ذلك موظفين رسمين، وإن قاموا بذلك فيكون الأمر تحت الرقابة البوليسية، ينظر: يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.، ص: 86.

[18]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 358.

[19]– بشير لمهدي علي، الخطاب الديني في الجزائر ومسألة الهوية الوطنية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، إشراف: عبد المجيد بن نعيمة، جامعة وهران، قسم الحضارة الإسلامية: 2010-2011، ص: 56.

[20]–Louis Rinn, Marabouts et khouans ،Etude sur l'islam en Algérie, Adolbhe jourdan, Alger, 1884, p 519.

[21]– أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، الجزائر: دار البصائر، 2009، ص: 122، 123.

[22]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 382.

[23]– العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص: 49.

[24]– العماري الطيب، الزوايا والطرق الصوفية " التحول من الديني إلى الدنيوي ومن المقدسي إلى السياسي" دراسة أنثربولوجية، جامعة بسكرة: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014، ع: 15، ص: 124.

[25]– نفسه ص: 124. ينظر أيضا أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 315.

[26]– روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 553، 554.

[27]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج: 04، ص: 319.

[28]– عبد العزيز شهبي، الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر، الجزائر: دار الغرب الإسلامي، 2008، ص: 164، 165.

[29]– روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 554.

[30]– A.N.O.M, 2U/20, Confréries religieuses Rapport 1872-1909 , Etat Nominatif des Confréries religieuses existant à Alger 1872.

[31]– روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 561.

[32]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 326.

[33]– روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 562.

[34]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 326.

[35]– روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 562.

[36]– A.N.O.M, 16H/44. مجموعة رسائل بالعربية والترجمة الفرنسية لأحمد بن محمد التيجاني وأخيه البشير

[37]– A.N.O.M, 2U/23.Raport sur les agissement des Senoussi 1874-1879.

[38]– روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 568، 569.

[39]– A.N.O.M, 16H/44. رسالة لأحمد بن محمد التيجاني في ماي 1879 بعين ماضي

[40]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 327.

[41]– روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 568.

[42] – سبق وأن أتهم سي أحمد التيجاني سنة 1870 بتآمر مع ولاد سيد الشيخ، فنقل إلى الجزائر ثم فرنسا، وبعد أن صدر العفو عنه سنة 1872 تزوج بفتات فرنسية، فأبدى تمسكا شديدا بالخيارات الفرنسية، وفي سنة 1881 أرسل إلى إخوانه بالغرب الوهراني يأمرهم بالبقاء بعيدا عن الثورات، ينظر: روبير أجرون، نفس المرجع، ص: 568.

[43]– A.N.O.M, 16H/44. رسالة لأحمد بن محمد التيجاني في أفريل 1882 بعين ماضي إلى حاكم المدية

[44]– أشار دوفيريه إلى أن قوة أخرى لمحمد بن علي السنوسي ترابط بالغرب الوهراني وتخضع لنفوذها من خلال ولاد سيد الشيخ، وأنها متكونة من تكتل يضم مختلف قبائل المنطقة بدءً من فليتة وحلوية الشراقة بالقرب من غليزان وصولا إلى حميان بجبال العمور وقبائل فكيك وغيرها، وأنها في كامل الاستعداد للقتال، ينظر:

-Henry Duveyrier, La confrérie musulmane de Sîdi-Mohammed ben'Alî Es-Senoussi, Et son domaine géographique en l'anné 1300 de l'hégrie-1883 in de notre ére, paris: bulletin de la société de géographique de paris, 1884, p :32.

[45]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 327.

[46]– روبير أجرون، المرجع السابق، ص: 572.

[47]- A.N.O.M, 2U/23. Surveillance des indigène Zaouïas Sadok ben Ali ou Sadok.

[48]- A.N.O.M, 2U/23. Extrait du registre des délibérations de conseil municipal, objet de la délibération demandant la séparation de la zaouïa et de l'école indigène de sidi Khair-Eddine (douar sidi Naceur).

[49]– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص: 328.

7. قائمة المصادر والمراجع:

1. المصادر:

-A.N.O.M, 16H/44.رسالة لأحمد بن محمد التيجاني في أفريل 1882 بعين ماضي إلى حاكم المدية

-A.N.O.M, 16H/44. رسالة لأحمد بن محمد التيجاني في ماي 1879 بعين ماضي

-A.N.O.M, 16H/44.مجموعة رسائل بالعربية والترجمة الفرنسية لأحمد بن محمد التيجاني وأخيه البشير

-A.N.O.M, 2U/20, Confréries religieuses Rapport 1872-1909 , Etat Nominatif des Confréries religieuses existant à Alger 1872.

-A.N.O.M, 2U/23. Extrait du registre des délibérations de conseil municipal, objet de la délibération demandant la séparation de la zaouïa et de l'école indigène de sidi Khair-Eddine (douar sidi Naceur).

-A.N.O.M, 2U/23. Surveillance des indigène Zaouïas Sadok ben Ali ou Sadok.

-A.N.O.M, 2U/23.Raport sur les agissements des Senoussi 1874-1879.

-Bibliothèque nationale de France, département Société de Géographie, SG PORTRAIT-1559.

- Henry Duveyrier, La confrérie musulmane de Sîdi-Mohammed ben'Alî Es-Senoussi, Et son domaine géographique en l'anné 1300 de l'hégrie-1883 in de notre ére, (paris: bulletin de la société de géographique de paris)

-Louis Rinn, Marabouts et khouans ،Etude sur l'islam en Algérie, Adolbhe jourdan, (Alger, 1884,.)
- Peyronnet. (R), Livre d'or des officiers affaires indigènes 1830-1930, Alger : Imp, Algérienne, 1930, T : 02.

2. **المراجع** :

-إبراهيم لونيسي، **بحوث في التاريخ الاجتماعي والثقافي للجزائر**، (الجزائر: دار هومة، 2013).

- جون لوريمر، تاريخ الكنيسة، (منشورات جيسس: 1985، ج: 03).

-فريد حاجي، **السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر 1837 –1937**،(الجزائر: دار الخلدونية،2013).

- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، (الجزائر: دار الغرب الإسلامي،1998) ط01، ج: 04.

-روبير أجرون، روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا**، (الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2007) ،ج 01.

-روبير أجرون، روبير أجرون، **المسلمون الجزائريون وفرنسا**، (الجزائر: دار الرائد للكتاب، 2007) ،ج 02.

- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).

- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، (الجزائر: دار البصائر، 2009).

-العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، (منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999).

-عبد العزيز شهبي، **الزوايا والصوفية والعزابة والاحتلال الفرنسي في الجزائر**، (الجزائر: دار الغرب الإسلامي، 2008).

- مصطفى عاشوري، **قراءة نفسية في سجل الاستعمار الفرنسي**، (الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، مجلة مصادر، ع 01، 2019).

- العماري الطيب، **الزوايا والطرق الصوفية " التحول من الديني إلى الدنيوي ومن المقدسي إلى السياسي" دراسة أنثربولوجية**، (جامعة بسكرة: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014، ع: 15).

- بشير لمهدي علي، **الخطاب الديني في الجزائر ومسألة الهوية الوطنية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، إشراف: عبد المجيد بن نعيمة، (جامعة وهران، قسم الحضارة الإسلامية: 2010-2011.

-Hérubel, Jean-Pierre. **Recent Articles on French History**. French Historical Studies, (2021) 44 (1).